

## كيف تمددت الإمارات في خارطة الطاقة المصرية؟



أعلنت شركة "نيوميد إنيرجي" الإسرائيلية، المشغلة لحقل ليفيathan للغاز الطبيعي في الأراضي المحتلة، في مارس/آذار 2024، تعليق مفاوضاتها مع شركة "أدنوك" الإماراتية (ADNOC) وشركة (BP) البريطانية بشأن الاستحواذ على 50% من أسهمها، في صفقة قدرت قيمتها بنحو 3.8 مليار دولار. كانت الصفقة تهدف إلى تأسيس مشروع مشترك بين الشركتين البريطانية والإماراتية للدخول في صناعة الغاز البحرية بشرق المتوسط، عبر الوصول إلى حقل ليفيathan وغيره من الآبار في المنطقة، في مسعى للتحكم بجزء كبير من سوق الغاز الشرق أوسطي وفرض النفوذ على ممراته الحيوية.

وجاء تعليق الصفقة على خلفية ما وصفته الشركة الإسرائيلية بـ "عدم اليقين الناتج عن البيئة الخارجية"، في إشارة إلى الحرب في غزة والمناطق المحيطة، الأمر الذي أدى إلى تجميد النقاش الرسمي بين الأطراف الثلاثة. وأكدت مصادر إسرائيلية مطلعة أنه لولا اندلاع الحرب لكانت الصفقة قد أُنجزت.

تجدر الإشارة إلى أن "نيوميد إنيرجي"، المالكة لنحو 45% من حقل ليفيathan العملاق، كانت قد أعلنت قبل أيام عن تعديلات جذرية في اتفاقية تصدير الغاز إلى مصر، تتضمن توريد ما يقارب 130 مليار متر مكعب حتى عام 2040، بقيمة بلغت نحو 35 مليار دولار.

استحوذ أبو ظبي على الشركة الإسرائيلية المصدرة للغاز إلى مصر يعني عملياً دخولها كشريك مباشر في الاتفاق مع الحكومة المصرية، وبالتالي تحكمها في إمدادات الطاقة للدولة المصرية، الأمر الذي أثار الكثير من الريبة لدى الشارع المصري، خصوصاً في ظل موجة الاستحواذات الإماراتية خلال السنوات الماضية على شركات وحقول الطاقة في مصر تحت شعار "تنويع الاستثمارات".

وتتعاظم المخاوف من أن يؤدي هذا المسار إلى وضع أمن الطاقة المصري في يد الإماراتيين، بما يحمله ذلك من انعكاسات على السيادة الوطنية واستقلالية القرار المصري في ملفات خلافية عديدة بين البلدين.

حضور إماراتي بارز في سوق الطاقة الإسرائيلي

منذ توقيع اتفاق "أبراهام" في سبتمبر/أيلول 2020، دشنت أبو ظبي مرحلة جديدة من التناغم الاقتصادي مع الكيان الإسرائيلي، حيث سجلت أكثر من 500 شركة إماراتية في غرفة التجارة المشتركة بين الجانبين. وقد استحوذ قطاع الطاقة على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات، في إطار ما يبدو أنه

خطة مدروسة ومحددة الأهداف من أبناء زايد.

حقل تمار: في أبريل/نيسان 2021، تمكنت الإمارات عبر "صندوق مبادلة للاستثمار" السيادي المملوك لحكومة أبوظبي، ومن خلال شركتين تابعتين مسجلتين في سوق أبوظبي المالي ("تامار للاستثمار 1 آر إس سي المحدودة" و"تامار للاستثمار 2 آر إس سي المحدودة")، من الاستحواذ على حصة قدرها 22% في حقل تمار الإسرائيلي للغاز.

وقد جاء ذلك بعد شراء الصندوق كامل حصة شركة "ديليك درلينغ" الإسرائيلية المملوكة لرجل الأعمال إسحاق تشوفا. وبموجب هذه الصفقة أصبحت الإمارات شريكًا أساسيًا في الحقل، إلى جانب شركاء آخرين أبرزهم "شيفرون" الأمريكية بنسبة 25%، و"سوكار" الأذربيجانية بنسبة 10%، إضافة إلى شركات إسرائيلية أخرى، وفق ما نشرته صحيفة "جلوبز" في يونيو/حزيران الماضي.

اللافت أن هذا التحرك الإماراتي جاء مباشرة بعد توقيع مصر اتفاقية عام 2018 لاستيراد الغاز من حقل تمار، تنص على توريد ما لا يقل عن 3.5 مليارات متر مكعب سنويًا لمدة 11 عامًا، وهو ما يربط أبوظبي عمليًا بأحد أهم مصادر إمداد مصر بالغاز.

مشروع (Bridge Land RED-MED): في عام 2020، وقعت شركة "بترومال" الإماراتية، التابعة للشركة الوطنية القابضة (مقرها أبوظبي ويرأس مجلس إدارتها جوعان عويضة سهيل الخليلي، الذي يتراأس أيضًا بنك أبوظبي الإسلامي وفروعه)، اتفاقية تعاون مع شركة "خط أنابيب أوروبا وآسيا" الخام النفط نقل إلى يهدف، (MED-RED Land Bridge) باسم المعروف، المشروع. (EAPC). الإماراتي إلى أوروبا عبر خط يربط مدينة إيلات على البحر الأحمر بميناء عسقلان على المتوسط.

تعود جذور هذه الشركة إلى عام 1968، حين تأسست باسم "خط أنابيب إيلات-عسقلان" كمشروع مشترك بين إسرائيل وإيران الشاه، قبل أن تستولي عليه إسرائيل بعد الثورة الإسلامية عام 1979. واليوم، تبني EAPC خط أنابيب جديدًا بطول 263 كيلومترًا بين إيلات وعسقلان لنقل النفط إلى مصفاة أشدود، فيما تنقل حاليًا النفط الأذربيجاني عبر تركيا إلى عسقلان.

النفط الإماراتي يُنقل حاليًا إلى أوروبا عبر قناة السويس، إلى جانب جزء كبير من نشاط الشركة الإسرائيلية في نقل الإمدادات. غير أن المشروع الجديد يشكل بديلًا عمليًا للقناة، التي تمثل أحد أهم شرايين الاقتصاد المصري ومصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة، في وقت تعاني فيه القاهرة من أزمة اقتصادية خانقة.

وعليه، فإن استئناف المفاوضات بشأن استحواذ "أدنوك" الإماراتية على 50% من حصة شركة أبوظبي سيمنح، غزة في تهديته إلى التوصل حال في ليفيathan لحقل المشغلة (NewMed Energy) موقعًا استراتيجيًا يجعلها تتحكم بنسبة كبيرة من احتياجات مصر من الطاقة، سواء على مستوى الإمدادات أو النقل.

الاستحواذ على خارطة الطاقة في الداخل المصري

احتل سوق الطاقة المصري موقعًا بارزًا على خارطة الاستثمار الإماراتي، إذ مثل هدفًا محوريًا لرأس المال الخليجي عامة والإماراتي بشكل خاص، فمنذ عام 2019 تسابق أبوظبي الزمن للهيمنة على أكبر مساحة ممكنة من قطاع الطاقة في مصر، عبر الاستحواذ على شركات وحقول ومحطات وقود ومشاريع الطاقة المتجددة.

جزء كبير من هذه الاستحواذات تم عبر شركة "أبوظبي التنموية القابضة" (ADQ)، حيث حصلت في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 على حصص مؤثرة في ثلاث شركات طاقة مصرية ضمن برنامج الطروحات الحكومية: 25% من أسهم الشركة المصرية للحفر، و30% من أسهم شركة "إيثيدكو" (المصرية لإنتاج

الإيثيلين ومشتقاته)، و35% من أسهم شركة "إيلاب" (المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي). أما "أدنوك"، فاستحوذت في فبراير/شباط 2023 على 50% من محطات الوقود التابعة لشركة مع، دولار مليون 186 نحو الصفقة قيمة بلغت. محطة 238 نحو تدير والتي، مصر في TotalEnergies مبلغ إضافي قد يصل إلى 17.3 مليون دولار إذا ما تم استيفاء شروط محددة، وفق بيان الشركة لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

ولم تقتصر الاستثمارات الإماراتية على المحطات والشركات، بل شملت أيضًا حقول النفط والغاز. ففي عام 2020، استحوذت شركة "دراجون أويل" المملوكة لإمارة دبي على كامل حقوق شركة (BP) البريطانية في مصر، لتصبح شريكًا رئيسيًا في امتيازات خليج السويس. ومن قبلها، في 2018، دخلت شركة "مبادلة" الإماراتية على خط الاستحواذ بشراء 20% من امتياز حقل "نور" البحري شمال سيناء، كما أصبحت شريكًا في حقل "ظهر" العملاق قبالة الساحل الشمالي بعد استحواذها على جزء من حصة شركة ENI الإيطالية.

"في ناس بتقتل عشان أرضها وفي ناس أرضها بتتباع وواقفة ساكتة" مصري يعلق على قرار #الإمارات منع المواطنين المصريين من التملك في منطقة #رأس\_الحكمة المصرية!  
pic.twitter.com/CBos36MwRQ

— نون بوست (@NoonPost) 17 June 2024

حتى مشاريع الطاقة المتجددة، من شمس ورياح، لم تسلم من التغلغل الإماراتي، ففي ديسمبر/كانون الأول 2024، وقعت مجموعة "Power AMEA" الإماراتية اتفاقًا مع الحكومة المصرية لتطوير مشاريع للطاقة المتجددة بقيمة 600 مليون دولار، تشمل محطة طاقة شمسية "1 Abydos" في أسوان، ومزرعة رياح بقدرة 500 ميغاواط في خليج السويس.

وجاء الاتفاق تويجًا لسلسلة من مذكرات التفاهم الموقعة في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، والتي تضمنت إنشاء مشروعات عملاقة: محطتان لإنتاج الخلايا الشمسية بقدرة 2 غيغاواط لكل منهما، مراكز لتخزين البطاريات بطاقة أولية تبلغ 2 غيغاواط، محطات شمسية بقدرة تصل إلى 900 ميغاواط في واحة الداخلة، 300 ميغاواط في بنبان بأسوان، محطة عائمة بقدرة 3 غيغاواط في بحيرة ناصر، وأخرى بقدرة 2 غيغاواط في نجع حمادي، إلى جانب منطقة صناعية في شرق بورسعيد مخصصة للطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة.

الارتدادات المحتملة

هذا الحضور الكثيف أثار مخاوف المصريين، الذين ينظرون بريبة إلى اندفاع أبوظبي نحو السيطرة على قطاعات الطاقة، مخاوف يُتوقع أن تتضاعف مع صفقاتها المثيرة للجدل في الأراضي المحتلة، والتي تتحكم فعليًا في عنق الزجاجة الخاص بالاقتصاد المصري خلال الخمسة عشر عامًا المقبلة.

الحكومة المصرية تمنح الإمارات "مجموعة موانئ أبوظبي" مساحة ضخمة في المنطقة المميزة شرق بورسعيد، 20 مليون متر مربع، لإقامة مشروعات استثمارية، بحق امتياز لمدة 50 عامًا، قابلة للتجديد، مع منحها إعفاءات ضريبية، وحق الانتفاع بالبنية التحتية المصرية من مياه وكهرباء وطرق وأنفاق وخلافه،... WXZYJ6MAOZ/com.twitter.pic

— جمال سلطان (@GamalSultan1) 5 May 2025

وتستند هذه المخاوف إلى ثلاثة مرتكزات رئيسية:

أن معظم الاستحواذات الإماراتية تطال أصولًا استراتيجية بالغة الحساسية، تشكل جزءًا من البنية

السيادية المصرية وعصب اقتصادها، مثل شركات الطاقة والبتروك، الموانئ، البنوك، المؤسسات المالية والنقدية، إضافة إلى الفنادق والتراث العقاري المرتبط بالهوية الوطنية.

أن غالبية هذه الصفقات أبرمت في ذروة الأزمات الاقتصادية، حين كان الاقتصاد المصري مشلولًا وحكومة القاهرة في حاجة ماسة للسيولة الدولية لتغطية التزاماتها الداخلية والخارجية. هذا الوضع سمح بتمرير صفقات بأسعار أدنى بكثير من القيمة الحقيقية للأصول، ما زاد من الاحتقان الشعبي ضد أبوظبي، التي يُتهم قادتها باستغلال الظرف العصيب لتجريد مصر من أصولها.

يبقى التخوف الأبرز مرتبطًا باستخدام هذه الاستثمارات كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد القاهرة مستقبلاً. فحين تهيمن دولة على إمدادات الطاقة خارجيًا وعلى حصة كبيرة من السوق الداخلي، يصبح الوضع مقلقًا، خاصة مع وجود خلافات بين البلدين في ملفات ملتهبة مثل اليمن، السودان، ليبيا، غزة، القرن الأفريقي وسد النهضة، على الرغم من محاولات التجميل الإعلامي لخطاب "التقارب".